

تمكين ..

يعيد رسم ملامح سوق العمل



بالأرقام والبرامج ..

«تمكين» يرصد حصيلة عام 2025 في دعم سوق العمل وبناء المهارات ونمو المؤسسات

تقرير: فاضل منسي

وبيّن التقرير أن عام 2025 شكل مرحلة محورية في مسار عمل «تمكين»، حيث تركزت الجهود على الانتقال من دعم تقليدي محدود الأثر إلى منظومة برامج متراصة تستهدف التوظيف المستدام، وبناء القرارات، وتحسين إنتاجية المؤسسات، بالتزامن مع تطوير السياسات الداعمة وتحسين كفاءة الخدمات الرقمية، بما يسهم في رفع جودة التوظيف وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

كشف تقرير الخطة السنوية لعام 2026 لصندوق العمل «تمكين» عن حصيلة موسعة لإنجازات عام 2025، عكست حجم العمل المنفذ في دعم سوق العمل البحريني، وتمكين القوى العاملة الوطنية، وتطوير المؤسسات، وتعزيز التحول الرقمي، ضمن منظومة متكاملة هدفت إلى تحقيق أثر اقتصادي وتنموي مستدام، مدرومة بأرقام ومؤشرات تعكس اتساع نطاق الاستفادة من البرامج والمبادرات

برامج «تمكين» تسهم في إتاحة أكثر من 23 ألف فرصة للتطور المهاري والوظيفي ورفع جاهزية القوى العاملة الوطنية

دعم التوظيف، وأسهم هذا الدعم في تحسين معدلات التوظيف، وتعزيز استمرارية العاملين في وظائفهم، ورفع مستوى الاستقرار الوظيفي. ولفت التقرير إلى أن ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في هذه البرامج يعكس فاعلية السياسات الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة البحرينية في سوق العمل، وتوفير بيئة عمل أكثر شمولية، إلى جانب تنوع الفرص المتاحة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي جانب التطور المهاري والوظيفي، كشف التقرير أن عام 2025 شهد توسيعاً لاقتافه في برامج التدريب والتأهيل، ضمن توجه يهدف إلى رفع جاهزية القوى العاملة الوطنية وتحسين إنتاجيتها، ومواكبة المتغيرات المتتسارعة في سوق العمل. وبيّن التقرير أن «تمكين» وفرت

تصميم البرامج، وربط الدعم بمخرجات قابلة للقياس، بما يضمن تحقيق أثر حقيقي ومستدام، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. وخلال عام 2025، واصلت «تمكين» التركيز على برامج فرص الدخول إلى سوق العمل بوصفها أحد المحركات الرئيسية لتعزيز التوظيف في القطاع الخاص. وأوضح التقرير أن هذه البرامج استهدفت دعم توظيف المواطنين، وتسهيل انتقالهم إلى سوق العمل، وتعزيز الاستقرار الوظيفي، من خلال دعم الأجر وتقديم حواجز تشجع المؤسسات على التوظيف. وأشار التقرير إلى أن نسبة مشاركة الشباب في فرص الدخول إلى سوق العمل بلغت 92%， فيما سجل النمو السنوي في التوظيف 31%， وهي مؤشرات تعكس تحسن مواءمة البرامج التربوية مع احتياجات سوق العمل، وارتفاع كفاءة سياسات التوظيف المدعومة.

أوضح التقرير أن هذه النتائج جاءت ثمرة لسياسات ركزت على توسيع قاعدة المستفيدين، وتحسين

تحليل سوق العمل

- دراسات قائمة على البيانات
- مؤشرات داعمة لاتخاذ القرار
- قراءة دقيقة لاحتياجات القطاعات

صياغة السياسات

- سياسات مبنية على التحليل
- موازنة مخرجات التدريب مع السوق
- دعم كفاءة التوظيف

نتائج ٢٠٢٥

- توظيف مستدام
- بناء المهارات الوطنية
- تسريع التحول الرقمي
- دعم نمو المؤسسات

الأثر الاقتصادي

- تعزيز مرونة سوق العمل
- رفع إنتاجية القوى العاملة
- دعم نمو القطاع الخاص

المرحلة المقبلة

- البناء على المنتجات
- توسيع نطاق الأثر

المراحل المقبلة

- تعزيز تكامل البرامج
- رفع تنافسية سوق العمل في البحرين

تصميم: محمد عبدالله

برامج تطوير المؤسسات تمكّن 8600 مؤسسة وتحقق تحسناً في الأداء لدى 74% منها